المشكلة الديمغرافية آنذاك بين سكان البلاد الاصليين، من كنعانيين وغيرهم، وهم الأكثرية، وبين القبائل اليهودية المغيرة عليها، كان القضاء على مدن فلسطينية بأكملها، وابادة كل من فيها. فهل هذا ما يقصده شامير؟ (سي.سي. ارونسفيلد، **المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٩).

من المعروف ان دعوات صريحة بقتل العرب، أو تهجيرهم الى الدول المجاورة، ترتفع تكراراً في أوساط الاحزاب اليمينية المتطرفة والدينية الاصولية ومؤيديهم. ولكن الاعتبارات تصبح مختلفة، تماماً، لدى الساسة وصانعي القرار. فالملاحظ ان حكومات الليكود، بزعامة بيغن وشامير، لم تجد في ضمّ مناطق الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) امراً مجدياً من الناحية السياسية. امّا مسألة تهجير العرب، او نقلهم، فقد اعتبرها الوزير المكلّف بشؤون عرب اسرائيل، ايهود اولمرت، (ليكود) «فكرة سقيمة» (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨٩). وتحدث بقلق عن مظاهر التحرك الوطني في اوساط عرب اسرائيل. ويبدو ان الاجواء الدولية، في الوقت الحاضر على الاقل، لا تسمح بتنفيذ خطوة من هذا النوع. ولكن في حين رفض اولمرت أي حلّ سلمي يتضمّن مبدأ «الارض مقابل السلام» لاعتبارات «أمنية بالدرجة الاولى»، فقد اعتبر غيره ان الوقت لا يعمل لصالح اسرائيل، قاصداً بذلك، أساساً، الانعكاسات والتأثيرات العميقة التي تحدثها الانتفاضة الفلسطينية في أوساط القطاع العربي ضمن حدود العام ١٩٤٨ (جدعون ساسط، **المصدر نفسه**).

في ذكرى احتفالات اسرائيل بمرور ٤١ عاماً على تأسيسها، لم تبد اسرائيل، في أي وقت مضى، أكثر قلقاً على هويتها ومستقبلها ومصيرها. وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على سيطرة اسرائيل على كامل أرض فلسطين التاريخية، أشار المراقبون السياسيون الى بوادر اجماع اسرائيلي «على اعادة تقسيم ارض ـ اسرائيل الغربية» (أ. شفايتسر، **المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٨٩). ولم تسلم من اجواء التقسيم هذه حتى مدينة القدس الخالدة، التي بدأ الاسرائيليون يهجرون احياءها الشرقية والشمالية (حي عطاروت الصناعي) وينكفئون الى قطاعها الغربي (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩).

ولعل يوسي ساريد (قائمة حقوق المواطن) كان محقاً في تلخيص المناخ السياسي السائد حالياً في اسرائيل على النحو التالي: اقرار غالبية السياسيين في اسرائيل بأمور ثلاثة: «انه لا مجال لعقد مؤتمر دولي؛ وان شامير لن يجلس غداً الى طاولة المفاوضات مع عرفات؛ وانه، بعد ٢١ سنة من الاحتلال ومئة عام من الصراع، لن تنسحب اسرائيل في الغد الى حدود العام ١٩٦٧؛ وبالتالي، فان تطبيق التسوية يجب ان يتمّ على مراحل» (دان بترينو، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٥/١٩٨٩).

سياسة المراحل هذه تخدم مصالح حزبي الليكود والعمل الآنية، وتتجاوب مع اسلوب الادارة الاميركية الجديدة وسياستها في الشرق الاوسط؛ ولكن هل تجد قبولاً في أوساط المستوطنين اليهود في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهل تستجيب لعذابات ومعاناة الجماهير الفلسطينية البطلة في انتفاضتها المتواصلة؟

مها بسطامي